

### المشهد السياسي

# «لا أهلاً ولا سهلاً»... بسفير «سيدر»!

**انهى المسؤول عن تنفيذ مقررات مؤتمر «باريس 4» (سيدر) امس جولته في لبنان، بمؤتمر صحفي اعاد خلاله تلاوة الإهداءات الغريبة المطلوبة من لبنان، فُقابله «كسب ثقة» المانحين، واستمرار المشاريع «الإصلاحية». لكنه كان مسكوناً بهمّ التكرار أنهم لا يوجهون «إنذاراً» إلى لبنان. افا في الاجتماع المُخلف مع سفراء الدول المانحة، فشكا المسؤولين اللبنانيين، متهما إياهم «بتضييع وقت شعبهم ووقتنا»**

بيار دوكان... «لا أهلاً ولا سهلاً» في لبنان هكذا كُتب على إحدى اللافتات التي رفعها مطالبون بإطلاق سراح المقاوم جورج إبراهيم عبد الله من السجن الفرنسية، اعتصموا امام السفارة الفرنسية في بيروت، فيما كان المسؤول عن تنفيذ مقررات مؤتمر «سيدر» السفير الفرنسي بيار دوكان، يُعدّ لعقد مؤتمر الصحافي أمس. على لافتة أخرى، كُتب أنّ «مؤتمر سيدر وأسر جورج عبد الله، وجهان من وجوه سياسات الخراج». صرخات المطالبة بإطلاق سراح عبد الله، التي يجب أن تُطلق بوجه أي مندوب فرنسي يزور لبنان إلى أن يُنفذ

**عزّ دوكان، في لقائه السفراء، عن استيائه من عدم جدية المسؤولين اللبنانيين**

القانون ويُحرّز جورج، لم يسمعهما بيار دوكان. فرجال الأمن فضّوا الخفيع، بعد أن افترش المعتصمون الأرض. مانعين السيارات من الدخول إلى السفارة الفرنسية. كذلك تأخّر المندوب الفرنسي عن الموعد المحدّد مسبقاً قرابة ساعة، بسبب تحديد اجتماع له مع رئيس الحكومة سعد الحريري. على مدى يومين من لقاء المسؤولين في بيروت، كان بيار دوكان يُردّد الكلام نفسه: «لا بُدّ من ... يجب على لبنان أن يقوم بـ ... لا يُمكن أن». استخدم المسؤول عن تنفيذ مقررات مؤتمر «سيدر» تعابير فوقية في الحديث عن الإجراءات التي تريد فرنسا واصداؤها الدوليون، أن يُطبّقها لبنان، في

### حزب الله يعلّف على القرار البريطاني: حكومتكم تابعة في خدمة السيد الاميركي

ردّ حزب الله أمس على قرار الحكومة البريطانية إدراجه على «لائحة المنظمات الإرهابية»، بالتأكيد أنّه «مقاومة ضدّ الاحتلال الإسرائيلي ولا يحق لأي دولة في العالم تحتضن الإرهاب وتموله وتدعمه أن تنهم حزب الله أو أي مقاومة بالإرهاب». الردّ أتى عبر بيان اعتبر أنّ القرار البريطاني «يكشف أنّ الحكومة البريطانية ليست سوى تابع في خدمة السيد الأميركي، تستجلب العداة مع شعوب المنطقة. إرضاء لحكام واشنطن». فهم الإرهاب التي تُفبركها بريطانيا، «لا يمكنها أن تخضع الأحرار في العالم، الذين يعرفون جيداً من صنع الإرهاب في منطقتنا ومّوله ودعمه وما زال يخطي جرائمه في سوريا والعراق واليمن، أي الولايات المتحدة الأميركية وأدواتها الدولية والإقليمية». وقد وجهت الحكومة البريطانية بتبنيها القرار، «إهانة إلى مشاعر الشعب اللبناني الذي يعتبر حزب الله قوة سياسية وشعبية كبرى، منحها تمثيلاً واسعاً في المجلس النيابي والحكومة العتيدة، وهو يلعب دوراً هاماً ورتيسياً في مخلف جوانب الحياة اللبنانية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية... ولن يمنعه شيء من مواصلة الدفاع عن لبنان وحرية واستقلاله». وفي الإطار نفسه، تردّدت معلومات عن أنّ وزير الخارجية البريطاني جيرمي هنت قد يزور لبنان الأسبوع المقبل سعياً للتخفيف من آثار قرار حكومته على العلاقة مع لبنان.

مقابل القروض (تُسنى، مكرراً، مُساعدات واستثمارات) التي سيستدينها منهم. ولكن دوكان وجد طريقة له «لخصن» بها نفسه، وليلقي بعيداً عنهُ التدخلات بالشؤون اللبنانية. استعان بالسفير الوزاري للحكومة، على اعتبار أنّ «الإصلاحات» التي تتحدّث عنها وأردة فيه، «لعبة شكلية» غير مقنعة، ما دام الببان الوزاري كان الهدف منه أصلاً خطب ودّ «المنجم الدولي»، ولم يتضمن أي إجراءات جذية للخروج من الأزمة الاقتصادية والمالية، بل أتى تكراراً لما يطلبه «المانحون» منّا. دوكان أيضاً خلال جولته، أعاد التذكير بـ«الإصلاحات» المطلوبة والقائمة أساساً على المش بالقطاع العام، وإطلاق عقود «الشراكة مع القطاع الخاص»، أي الخصخصة. هو يُطالب بتحسين الكهرباء والماء وإيجاد خطة لمعالجة النفايات،

فيما المشكلة في مكان آخر: في المصارف التي لا يريد أحد تحميلها كلفة إضافية لمواجهة الأزمة، وفي ضرب القطاع العام والاستهداف والمتهج لأبناء الطبقات المتوسطة والمصدودة الدخل في مُقابل حماية كبار المودعين والهيئات الاقتصادية، وفي فائدة الدين العام التي تُستنزف المالية العامة. صحيح أنّ تطوير الخدمات الأساسية والمباشرة للمواطنين مطلوبة، ولكن لا يمكن تقديم هذا استخلصت من هذه الزيارة أن ما الذي سيبيق يخلق الأزمات، الأساس يكمن في إعادة هيكلة الدين العام وتخفيض فائدته. لا يأتي «سيدر»، على ذكر ذلك، بل «بُشّرنا» بديون إضافية. وإنّ الدول المانحة تُهدّد بانها لن تكون «فاعل خيس». فاموال سيدر هو يُطالب بتحسين الكهرباء والماء صرف مجاناً... ليس لدي أي سبب

الإصلاحات خلال مُهلة شهرين فسُتلغى أموال المشاريع، «لقد قلت إنّ الأمور يجب أن تجري بسرعة خلال ثلاثة أو أربعة أشهر... هناك الكثير من الأمور السهلة الموجودة في البيان الوزاري يمكن القيام بها في الأمد القصير، وهي إشارات إيجابية للمجموعة الدولية». ولكن تكرر كم أنّه يجب العمل بسرعة، إلا يُعدّ تهديداً؟ ردّ دوكان على سؤال «الإخبار» بالترداد بقوله: «لا نوجّه إنذاراً إلى لبنان». عبارة كثرها مرارا خلال المؤتمر. وعُتل بأنه «لا يوجد وقت لإضاعته. الاستثمارات هي من مصلحة لبنان. الأموال موجودة، ولكن ليس للتوزيع مجاناً».

تحدّث دوكان خلال المؤتمر عن «التوازن بين تطبيق المشاريع، والإصلاحات الإطاعية، والتحويل من قبل المجموعة الدولية». ثمّ قدّم «التعليمات» لما يجب على لبنان القيام به: «تسمية المراكز الشاغرة في الهيئات المناظمة للطاقة والاتصالات والطيران المدني، إعطاء مجلس الخصخصة والشراكة بين القطاعين العام والخاص الوسائل اللازمة للقيام بالعمل، إقرار موازنة عام 2019 في نهاية آذار أو أول نيسان. في هذه الموازنة، لا شك في أنّ هناك قرارات صعبة، وهي وأردة في البيان الوزاري، ومنها خفض العجز (عجز الموازنة) نحو 1% (من الناتج المحلي). وهناك أيضاً عمل يجب القيام به في القطاع العام لجهة عمله وإنشاجيته وموظفيه». وأكمل تلاوة «أوامر» دولته بأنّه يجب «إصلاح قطاع الكهرباء، فمن دون كهرباء من الصعب الاستثمار». أما في موضوع مكافحة الفساد، «فدجب أن يكون من خلال أمور تقنية، منها التحول نحو الإدارة الإلكترونية التي تشكل الوسيلة لتخفيف الفساد». ورّد على سؤال «الإخبار» بأنّ تكرار الحديث عن الإجراءات الواجب على لبنان اتخاذها يُعَيّر عن الرؤية الفرنسية، لا اللبنانية، وهو تدخل بشؤون محلية، وصف دوكان كلامه بـ«اللقايش الطبيعي».

ففي النتيجة «لا لبنان ولا المانحون مُلزَمون بشيء. هناك عقد، إذا كان أحد لا يريد، يقوم بما يراه مناسباً». وأضاف أنّه يتحدث عمّا ورد في البيان الوزاري «الذي كتته الحكومة، لا المانحون. هل كُتب إرضاءً لأحد؟ كلا، بل ليسير لبنان بشكل أفضل».

وكان دوكين قد اختتمّ زيارته أمس بقاء كلّ من رئيس الحكومة سعد الحريري، ووزير المال علي حسن خليل، ووزير الاتصالات محمد شقير، ووزير البيئة فادي جريصاتي. كذلك فإنّه عقدّ اجتماعاً في قصر الصنوبر مع سفراء الدول المانحة في «سيدر». وممثلين عن المؤسسات الدولية في لبنان. ورغم أنّ دوكان كرّر بعد لقاءاته مع الوزراء أنّه وجد استعداداً لبنانياً «لبداء الأعمال والاستثمارات»، إلا أنّ مصادر الدبلوماسية الفرنسي مع سفراء الدول المانحة، أبلغت «الإخبار» أنّ دوكان «عثر، بعد جولته على السوّارات، عن المجالات الأتية: المشاريع والتحويل والإصلاحات». وأضاف دوكان أنّ «الحكومة لا تملك ثرف الانتظار.

الموجود، ويجب العمل بسرعة»، نافياً معتبراً أنّهم «يُضيعون وقت شعبيهم ووقتنا». (الإخبار)

### تقرير

## كلفة اعتراض صواريخ حزب الله: 1.3 مليار دولار... يوهياً!

**يحبّه دبوقة**

يصعب إخفاء المعطيات والحقائق، طويلاً في مواجهة عدو يتعاظم تهديده العسكري، من دون القدرة الفعلية على اللحاق به وإيجاد حلول لتهديده. هذه هي حقيقة ميزان القوة بين إسرائيل وحزب الله، التي تتكشف تباعاً، وتظهر ما حاولت تلّ أبوب إخفاءه. ليس فقط عن عدوها، بل عن جمهورها أيضاً. بعد الإقرار بتخلف قدرة سلاح الدر عن خوض المعارك البرية والتوغلات وتدني ثقة القيادة السياسية كما العسكرية في هذا السلاح (إلى حد الانتفاء)، يتكشف وجه جديد من تخلف قدرة الدفاع الجوي الإسرائيلي في التصدي واعتراض الصواريخ، ضمن طاقاته الثلاث: القصير والمتوسط والعيد المدى الكشف الذي ورد على لسان خبراء إسرائيل وأهم من لديها في الصناعات العسكرية، يؤكد وجوب القلق والخشية (إسرائيلياً)، ومن شأنه «منع إسرائيل من الدوم» جراء التهديد المحدق بها.

في مقالة نُشرت على موقع «نيوز 1» العبري، يكشف رئيس قسم الأبحاث في الاستخبارات العسكرية السابق، عاموس غلبوع، أنّ «قدرة إسرائيل على مواجهة الصواريخ مختلفة عن التهديد الصاروخي المعادي». ينقل غلبوع عن أحد أهم خبراء مؤسسة رقائق للصناعات العسكرية، دان

روغل، وجوب القلق من ضعف المنظومة الدفاعية الإسرائيلية في اعتراض الصواريخ القادمة من الشمال (لبنان)، عارضاً حقيقتين حسابيتين غير قابلتين للتخضّ تؤكّدان رأيه:

في المقام الأول، وبناءً على الحقائق التي ترد من المؤسسة الأمنية الإسرائيلية نفسها، «لا يوجد لدى إسرائيل حالياً، ولن يكون موجوداً لديها مستقبلاً، ما يكفي من الصواريخ الاعتراضية للتصدي لهذا العدد الكبير من الصواريخ، التي تُطلق منها الفا صاروخ يوهيا». ويشير روغل إلى أنّ «جزءاً من صواريخ العدو قد تسقط

### تقرير

## «ستاندر أند بورز»: تصنيف لبنان ما قبل «الخرذة»

أند بورز» أن لبنان سيقع في عجز كبير في هذه السنة لجهة حاجاته من العملات الأجنبية. في ظلّ هذا الضعف من التدفقات الرأسمالية في السنة الماضية ومقارنة مع الحاجات التجارية وحاجات الخزينة. وبالنسبة إلى الوكالة، فإن هذا الأمر يعني المزيد من استنزاف احتياطات مصرف لبنان

«ستاندر أند بورز»، الذّين العام في لبنان أن بعد عمله مسار الاستدامة (مروان ططرح)



### سياسة

## كلفة اعتراض صواريخ حزب الله: 1.3 مليار دولار... يوهياً!

إطلاق صاروخين اعتراضيين تجاه كل صاروخ منها، بما يصل بعملية حسابية بسيطة إلى 1400 صاروخ يومياً، وهو ما لا قدرة لإسرائيل عليه عملياً».

المقام الثاني يتعلق بالكلفة المالية، التي يقول عنها إنها «تقشعر لها الأبدان». فالحصبة هنا في تقدير يوم قتالي واحد مع إطلاق 1400 صاروخ اعتراضي (بما يشمل صواريخ «القبة الحديدية»، و«مقلع داوود» و«حيثس») إلى ما يقرب من 1,3 مليار دولار. وفي حساب أطول قليلاً، فإن كلفة خوض مواجهة من عشرة أيام فقط، تكلف إسرائيل 13 مليار دولار، من دون حساب كلفة نفقات الحرب الأخرى وأضرارها. وماذا عن الوضع إن استمرّ الحرب عشرين يوماً، أو ثلاثين يوماً؟

يقول روغل - وهو للدلالة حائز مرتين أرفع جائزة تقديرية رسمية في إسرائيل للتميز في مجال الاختصاص (جائزة إسرائيل) - إن «على رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، وعلى رؤساء الأركان الثلاثة (السابقين) - في إشارة إلى بني غانتس وموشيه يعلون وغابي أشكنازي الذين يُقودون لائحة «أزرق أبيض» في معركة الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية لمواجهة نتنهاو، أن يقدموا حلولاً للإسرائيليين كي يتمكنوا من النوم ليلاً من دون قلق، إزاء تهديد صواريخ الشمال (لبنان)، لا وعوداً دعائية وكليشيات فقط».

«

**لن يكون لدى العدو ما يكفي من الصواريخ الاعتراضية للتصدي لصواريخ المقاومة**

«

بالعملات الأجنبية، إذ سيضطر هذا الأخير إلى تمويل الحاجات من دون أن يتمكن من تعويضها. لا بل إن الوكالة تحدّثت عن صعوبة الحصول على العملات الأجنبية من خلال الهندسات المالية التي يواصل مصرف لبنان تنفيذها، فضلاً عن تشكيكها في تنفيذ النوم ليلاً من دون قلق، إزاء تهديد صواريخ الشمال (لبنان)، لا وعوداً دعائية وكليشيات فقط».

وكانت المصارف تخفّف من أنّ تعمد «ستاندر أند بورز»، إلى خفض تصنيف لبنان إلى مستوى (CCC)، وهي أول رتبة ضمن مستوى (C)، لأن ذلك يعني أنّ هناك وكالتي تصنيف خفضت تصنيف لبنان إلى المستوى المعروف بـ«الخرذة»، وهو ما يفرض على المصارف أن ترفع قيمة المؤونات التي تأخذها في ميزانياتها تجاه سندات اليوروبوندز في محفظتها، فضلاً عن أنه يفرض عليها أيضاً أن ترفع معدل تغطية الملاءة المالية، إذ إنّ مصرف لبنان حدّد معدل الملاءة المالية للمصارف بنسبة 15%. وهي نسبة بلغتها غالبية المصارف، إلا أنّ خفض التصنيف والمؤونات التي ستترتب عنه، سيخفض العدلات لدى المصارف مستويات (C)، لم يمنعه من الإشارة بوضوح إلى العناصر التي يمكن أن تدفعها إلى خفض التصنيف. فالوكالة أشارت إلى أنّ الدين العام في لبنان لم يعد على مسار الاستدامة، وكانها تقول إنه بات خارج السيطرة نسبياً. ولغمت إلى أن ارتفاع الدّين العام وكلفته تزدان مع تدفقات رأسمالية ضعيفة جداً من الخارج ونمو متواضع للودائع المصرفية. كذلك أوضحت «ستاندر